

مفسق ويكون متن الحديث قد عرف بأن روى مثله أو تحوه من وجه آخر .

القسم الثاني ؛ أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان إلا أنه مرتفع عن حال من بعد تفرد منكرأ .

وقال وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذي وعلى الثاني كلام الخطابي فاقصر كل واحد منهما على قسم رآه خفياً ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ والعلة ، ثم الحسن وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الإحتجاج به والله أعلم .

وأما الضعيف فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة ، ولا شروط الحسن ، وأنواعه كثيرة . منها الموضوع والمقلوب والشاذ والمنكر والمعلل والمضطرب وغير ذلك ولهذه الأنواع حدود وأحكام وتفرعات معروفة عند أهل هذه الصنعة وقد أتقنها مع ما يحتاج إليه طالب الحديث من الأدوات والمقدمات ، ويستعين به في جميع الحالات الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث .